قضايا المغرب العربي وأثرها في العلاقات العراقية الفرنسية 1945-1956

أ.د. ستار جبار الجابري

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

جامعة بغداد / العراق

المقدمة :

لم تحظ قضايا المغرب العربي باهتمام كبير في الأوساط الرسمية والشعبية في العراق حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك لأسباب عديدة أهمها انشغال العراقيين بالقضايا الداخلية، فضلاً على اهتمام العراق بقضايا المشرق العربي، وعلى وجه التحديد قضية استقلال سورية ولبنان[1]. بيد أن الحقبة التالية، ولاسيما مرحلة الخمسينيات، شهدت اهتماماً عراقياً كبيراً بقضايا المغرب العربي.

لذلك سيتناول هذا البحث موقف العراق من قضايا المغرب العربي، القضية المراكشية، والقضية التونسية، والقضية الجزائرية، وأثرها في تحديد مسارات العلاقات العراقية الفرنسية خلال المدة 1945-1956 ، وتوقف البحث عند العام 1956، لأن هذا العام شهد قطع العراق لعلاقاته السياسية والاقتصادية مع فرنسا، على اثر مشاركة الأخيرة في العدوان الثلاثي ضد مصر .

ولم يكن الاهتمام العراقي بقضايا المغرب العربي يتركز في الجانب الرسمي فقط ، فقد كان الرأي العام العراقي يتابع تلك القضايا بصورة دقيقة، ويضغط على مؤسسات صنع القرار في العراق لاتخاذ قرارات حاسمة بشأن العلاقة مع فرنسا، في سبيل الضغط عليها لتعديل سياستها إزاء تلك القضايا، ومنح الاستقلال لدول المغرب العربية .

وكان مجلس النواب العراقي ضاغطاً كبيراً على الحكومة العراقية، لمواصلة سياستها الداعمة لكل الشؤون المغربية، والتي تركزت بالقضايا الثلاث الأساسية (المراكشية، والتونسية، والجزائرية) .

1. القضية المغربية (المراكشية)

بدأ موقف العراق يتبلور من القضية المغربية بعد دخوله جامعة الدول العربية، إذ أكد العراق منذ الجلسة الثانية لمجلس الجامعة في تشرين الثاني 1945 ضرورة العمل المشترك لنصرة قضايا المغرب العربي، ومناشدة حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العمل على حل هذه القضايا[2]. وطالب مندوب العراق في الجامعة منذ شباط 1947 بعرض القضية المغربية على هيئة الأمم المتحدة لتنظر فيها[3].

واتضح الموقف العراقي بشكل اكبر من خلال الجهود التي بذلها عبد الجبار الجومرد سكرتير لجنة شؤون أقطار المغرب العربي في جامعة الدول العربية في شهر ايار1947 من أجل إنقاذ الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي ، تلك الجهود التي تكللت بالنجاح[4]. وفي تموز من السنة ذاتها زار الوصي عبد الإله الأمير الخطابي في القاهرة[5]، فضلاً على الزيارة التي قام بها محمد فاضل الجمالي ، والتي أكد فيها عزم العراق على إثارة قضايا المغرب العربي أمام هيئة الأمم المتحدة[6].

أخذت القضية المغربية تظهر في مناقشات مجلس النواب بشكل بارز لأول مرة في عام 1947 على اثر المذبحة التي ارتكبها الجنود السنغاليون بغية تعطيل رحلة السلطان محمد بن يوسف الى طنجة في 7 نيسان 1947[7]. وقدم عشرون نائباً طلباً الى رئيس المجلس يتضمن " العمل على رفع المظالم عن شعوب المغرب العربي"، واقترحوا إرسال برقيات احتجاج الى هيئة الأمم المتحدة ورؤساء الحكومات ومجالس النواب في الدول الكبرى وجامعة الدول العربية كخطوة أولى ضد السياسة الفرنسية في المغرب[8].

ولم يقتصر الأمر على مجلس النواب بل أن صادق البصام عضو مجلس الأعيان أكد أن العراق اندفع للدفاع عن شمال إفريقيا، ويرمي دائماً الى مساعدتها وانتشالها من براثن الاستعمار الفرنسي[9].

لم تغب أحداث المغرب عن أطروحات الأحزاب السياسية العراقية المجازة خلال هذه الحقبة، فقد تصدت الى القضية المغربية كجزء من قضايا المغرب العربي، إذ ضمن حزب الاستقلال جدول الأعمال المقترح للمؤتمر التمهيدي للجامعة الشعبية ضرورة وضع المؤتمر الحلول العملية لمشاكل المغرب العربي ، مستعينا بدور المنظمات الشعبية في تلك الأقطار[10]. وهاجم الحزب الوطني الديمقراطي جامعة الدول العربية، واتهمها بمهادنة الاستعمار والخشية من مخاصمته، وتساءل إذا كانت الجامعة تستطيع أن تقوم بقسط من واجباتها تجاه المغرب العربي[11]. بينما حث حزب الأحرار جامعة الدول العربية منذ حزيران 1947 على أن تتخذ خطوة ترغم الفرنسيين على التسليم بحقوق أبناء المغرب[12].

وقد أدت بعض العوامل الى دفع الموقف العراقي الرسمي باتجاه دعم القضية المغربية خلال حقبة الخمسينيات، ومنها تبلور الوعي الوطني والقومي في العراق بعد تأسيس الأحزاب الوطنية العلنية والسرية، فضلا على انه لا يوجد تبادل تجاري مهم بين العراق وفرنسا يمكن أن يهدد الاقتصاد والمصالح العراقية في حالة اتخاذ موقف متشدد منها. فإذا ما استثنينا النفط، لم تبلغ كل صادرات العراق خلال الأعوام 1936-1950 أكثر من (2161) ألف دينار من مجموع صادراته البالغة (78192) ألف دينار ، فيما لا توجد استيرادات تستحق الذكر خلال هذه المدة[13].

وعلى الرغم من تطور العلاقات الاقتصادية مع فرنسا على اثر تأسيس مجلس الإعمار، إلا أن نسبتها بقت ضئيلة ، فقد أخذت الشركات الفرنسية تنافس الشركات البريطانية والأمريكية والألمانية للحصول على عقود تنفيذ مشاريع المجلس[14]، إلا أن هذا التبادل لم يكن على حساب التبادل مع الأسواق التقليدية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا[15].

وكانت أول مناسبة رسمية دافع فيها العراق عن القضية المغربية خلال هذه المدة ، في 6 تشرين الأول 1950 ، عندما ألقى محمد فاضل الجمالي رئيس وفد العراق الى اجتماعات الهيئة العامة للأمم المتحدة خطاباً أكد فيه أن "على فرنسا منح

مراكش الاستقلال"، كما أشار في خطابه الى الانتهاكات الفرنسية ضد المراكشيين[16].

وازداد اهتمام العراق بالقضية المغربية منذ أوائل شباط 1951 عندما بدأت ترد الى العراق الأخبار بشأن مشروع الجنرال جوان (Juane) بالضغط على السلطان محمد بن يوسف للتنازل عن العرش أو إخراج وزراء حزب الاستقلال من الحكومة، فأولت الحكومة العراقية هذه الأخبار اهتماماً كبيرا وطلبت من وزيرها المفوض في باريس الاتصال بالحكومة الفرنسية وإبلاغها بان العراق بوصفه عضوا في الجامعة العربية يرى أن مثل هذا الضغط لا يتفق مع السياسة العراقية القومية القاضية بنصرة البلاد العربية[17]. اتصل الوزير المفوض للعراق في باريس بالمسؤولين في وزارة الخارجية الفرنسية الذين اعلموه أن الحكومة الفرنسية لم تضغط على السلطان ، وان كل الذي تم هو إرسال كتاب شخصي رقيق من رئيس الجمهورية الفرنسية الى السلطان الذي أقال الوزراء الاستقلاليين، في حين أكد أعضاء حزب الاستقلال الذين التقوا مع وزير العراق المفوض في باريس أن السلطان كان مرغماً على ذلك نتيجة الضغط المسلح عليه[18].

هذه القضية أثيرت في اجتماع مجلس النواب في 1 آذار 1951، وقدم واحد وستون نائباً مقترحاً الى رئيس المجلس ، ضمنوه تخويله إرسال احتجاج المجلس والشعب العراقي الى هيئة الأمم المتحدة والدول الكبرى ومجالسها النيابية على السياسة الفرنسية في المغرب[19]. وقد استخف عز الدين النقيب (نائب ديالى)، الذي لم يكن من الموقعين على المقترح ، بأسلوب الاحتجاجات هذا واصفاً إياه بأسلوب الضعفاء، وداعياً الى مواجهة العدوان الفرنسي عن طريق قطع الحكومة علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع فرنسا ، وأيده في ذلك نائب الموصل محمد صديق شنشل[20]. كما دعا إسماعيل الغانم (نائب بغداد) الى قطع العلاقات ليس مع فرنسا وحدها بل مع من يحالفها من الدول أيضا، وكان اشد المطالب وأخطرها دعوة ذيبان الغبان (نائب بغداد) الحكومة العراقية الى حرمان فرنسا من حصتها في نفط العراق كأقوى سلاح يمكن أن يوجه ضدها[21]. واقر أعضاء

المجلس بالإجماع إرسال برقية الاحتجاج، إلا أنها لم تتضمن ما يشير الى مقاطعة فرنسا على الرغم من إجماع النواب عليها[22].

فضلاً على ذلك، فقد أرسلت نقابة المحامين وجمعية الصحافة العراقية برقيات احتجاج مماثلة[23]، كما قام طلبة كليتي الحقوق والتجارة والاقتصاد بتظاهرة احتجاجاً على السياسة الفرنسية في المغرب، وطالبوا بقطع العلاقات الاقتصادية والسياسية مع فرنسا[24].

أصدرت الحكومة العراقية في 6 آذار بياناً استنكرت فيه السياسة الفرنسية في المغرب، وأعلنت تأييدها أماني المغرب الوطنية مؤكدة أنها قررت إيفاد توفيق السويدي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية لحضور اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية الذي دعت إليه مصر بخصوص هذه القضية، ووصفت الحكومة في بيانها السياسة الفرنسية في المغرب بأنها سياسة استعمارية تنافي حق المغرب في الحياة[25]. وعند انعقاد اجتماع اللجنة السياسية في 10 آذار طالب توفيق السويدي في كلمة له بالاجتماع اتخاذ خطوات وقرارات فاعلة لحماية سكان المغرب من سيطرة الفرنسيين، ومنها مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً[26]. وقد بدأ العراق بإرسال المساعدات التي تمثلت بالمال والسلاح الى المغاربة عن طريق علال الفاسي[27] الذي كان حلقة الوصل بين العراق والمقاومة المغربية[28].

أما بالنسبة للأحزاب السياسية فقد طالب حزب الاستقلال الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع فرنسا، ودعا جامعة الدول العربية الى السعي لدى الحكومات العربية لاتخاذ الموقف نفسه وإثارة الموضوع في هيئة الأمم المتحدة على أساس أن فرنسا دولة معتدية وفق ميثاق المنظمة الدولية[29]. كما دعت صحيفة الحزب الى ضرورة قيام الدول العربية بمنع السفن الفرنسية من الرسو في الموانئ العربية[30]. أما حزب الاتحاد الدستوري فقد انتقد بشدة الموقف الفرنسي، ودعا الحكومة الفرنسية الى أن لا تتمادى في سياستها التعسفية، وان تعتدل في سياستها[31]، وانتقد الحزب موقف الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة من إجراءات فرنسا في المغرب، لأنها لم تحرك ساكناً في

الرد على السياسة التعسفية التي تنتهجها السلطات الفرنسية[32]. أما الحزب الوطني الديمقراطي فقد هاجم الحكومة العراقية، واتهمها بعدم العمل بشكل جاد على نصرة القضية المغربية، وحمل نوري السعيد مسؤولية عدم التصدي لفرنسا بقوة[33]. بينما أعلن حزب الجبهة الشعبية المتحدة إدانته ممارسات الاستعمار الفرنسي التي ترمي الى سحق حرية الشعب العربي في المغرب[34]. ودعا حزب الأمة الاشتراكي الى استخدام القوة والمقاطعة والعصيان المدني ضد فرنسا، جاعلاً إياها الطريق الوحيد لنيل الحقوق[35].

كما اجتمع الوزير المفوض العراقي في باريس في 10 آذار 1951 مع المسيو لاتورنيل (La Tourneill) مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية، الذي نقل تأثر وزير خارجيته روبير شومان من تهجمات الصحف العربية في ما يخص القضية المغربية وما تنشره من أخبار مبالغ فيها، فأكد الوزير العراقي أن ذلك يرجع الى السياسة الفرنسية القسرية في المغرب ولمح له الى مخالفة فرنسا مبادئ الثورة الفرنسية ، وبين أن الشعوب تتمنى أن تعمل فرنسا على نشر روح ومبادئ تلك الثورة في البلدان الواقعة تحت سيطرتها ولاسيما المغرب[36].

وبعد مرور شهر واحد على هذه المقابلة سلم الوزير المفوض العراقي في باريس مذكرة احتجاج باسم جامعة الدول العربية، هذه المذكرة التي عدها المسيو لاتورنيل تدخلاً في شؤون فرنسا الداخلية، بيد أن الوزير المفوض العراقي أجابه بأن العراق يرغب في معالجة فرنسية للقضية المغربية تحقق مطالب الشعب المغربي المشروعة في الحرية والاستقلال[37].

وكانت القضية المغربية موضوع بحث بين وزير الخارجية توفيق السويدي والوزير المفوض الفرنسي الجديد في بغداد المسيو كلارك الذي استقبله في نيسان 1951[38]، على الرغم من كون هذا اللقاء زيارة مجاملة تقتضيها التقاليد الدبلوماسية.

واتخذ مجلس جامعة الدول العربية في 3 تشرين الأول 1951 قراراً دعا فيه الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة الى أن تقدم طلباً الى السكرتير العام للأمم المتحدة لإدراج قضية مراكش في جدول أعمال الأمم المتحدة في دورتها

السادسة التي ستنعقد في باريس في 6 تشرين الثاني[39]. لذلك تقدم العراق ومصر ولبنان بطلب يخص إدراج هذه القضية في جدول الأعمال[40]. وعلى اثر ذلك استدعى باردو (Bardeau) السكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية الوزير المفوض العراقي في باريس وأبلغه أسف حكومته التي عدت الموقف العراقي عملاً منافياً للصداقة بين البلدين ولاسيما أن باريس ستكون مكاناً لانعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة لذلك العام مما سيجعل الحساسية الفرنسية تتزايد تجاه هذه القضية بسبب ما سيتم من تهجم خلال جلسات الدورة، بيد أن الوزير المفوض العراقي أكد أن هذا الموضوع لا يمس الصداقة بين فرنسا والعرب، ولكنه شعور موحد تجاه شعب عربي يطلب المؤازرة، لكنه لمح للمسؤول الفرنسي بأن العرب يفضلون وقوفهم الى جانب المغرب على صداقتهم لفرنسا بتأكيده أن على الفرنسيين أن يفرقوا بين الصداقة وبين عضد العرب لأشقائهم في المغرب[41].

لم يكتف الوزير المفوض العراقي بإيضاح موقف حكومته من القضية المغربية، وإنما أسهب في فضح النوايا الفرنسية تجاه العرب من خلال استشهاده بتهجمات الصحف الفرنسية على العراق ومصر اللذين يريدان تغيير المعاهدات مع بريطانيا، وتنويه هذه الصحف بفوائد احتلال بريطانيا هذين البلدين، وخلص الوزير العراقي الى القول أن على فرنسا لكي تثبت صداقتها للعرب أن تؤازر مطالبهم بالتحرر وبناء الاستقلال. وبعد أن يئس المسؤول الفرنسي من تحقيق مبتغاه من هذه المقابلة حاول التلميح للوزير المفوض العراقي بلهجة ودية بأن عليه أن يذكر حكومته بفائدة عدم التطرف في التهجم على فرنسا أثناء مناقشات الجمعية العامة[42].

انتخب العراق نائباً لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في تلك الدورة، فأصبح بذلك عضواً طبيعياً في اللجنة التوجيهية المكلفة بإعداد جدول الأعمال، وانتهز محمد فاضل الجمالي رئيس الوفد العراقي فرصة وجوده في اللجنة بغية وضع القضية في جدول الأعمال[43]. وكان للجمالي دور مهم في التنسيق بين الوفود العربية والآسيوية، وفي خطابه أمام الجمعية العامة بتاريخ 8 تشرين الثاني 1951 دعا فرنسا الى تطبيق مبادئ ثورتها على المغاربة الذين ضحوا بالآلاف

من أبنائهم من أجل فرنسا في حربين عالميتين، ودعاها الى إدراك التغيير الذي طرأ على العالم مما يتطلب تبديل سياستها في المغرب إزاء تسهيل مهمته لنيل الاستقلال[44].

إن أهمية هذه الطروحات تأتي من كون باريس كانت مكاناً لانعقاد هذه الدورة، مما يعني أنها ألقيت على مسامع الفرنسيين بمختلف مشاربهم ومستوياتهم، وهي تشير في محتواها الى تخلف السياسة الفرنسية عن مبادئ الثورة الفرنسية[45]. لذلك جعل موقف العراق هذا صحيفة لوموند الفرنسية تلجأ الى اتهام الجمالي بالنازية، وانه "كان مضيافاً لهتلر "[46].

وفضلاً على ذلك فقد طلب العراق في اجتماع لجنة الوصاية الدولية لعام 1951 بحث موضوع المستعمرات في هذه الاجتماعات ، وعلى اثر تطور المناقشات بشأن المغرب، ودفاع عوني الخالدي مندوب العراق في اللجنة ، اعترض المندوب الفرنسي بعدم أحقية هذه اللجنة بالخوض في الأمور السياسية[47].

واستدعت وزارة الخارجية العراقية في أواسط شباط 1952 القائم بالأعمال الفرنسي في بغداد بعد ورود تقارير وأنباء حول إعدام عدد من الوطنيين المغاربة، وطلبت منه الإبراق الى حكومته بضرورة تبديل سياسة القمع والضغط التي تستخدمها ضد الأحرار المغاربة وسلطان المغرب، وحاولت استخدام لغة التهديد ضد فرنسا عندما أبلغت القائم بالأعمال الفرنسي بأن أي تغيير في الوضع القانوني في المغرب سوف يضطر الحكومة العراقية الى إعادة النظر في سياستها تجاه فرنسا[48].

وعند انعقاد الدورة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1952 أوعز محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية في وزارة مصطفى العمري الى مندوب العراق لدى هيئة الأمم المتحدة عوني الخالدي بالتقدم بطلب تسجيل القضية المغربية في جدول الأعمال، وبالفعل تم ذلك[49].

وقد حاولت فرنسا إعاقة الطلب العراقي بحجة أن تقديم الطلب من قبل دولة واحدة يعد موقفاً ضعيفاً[50]. بيد أن الجمالي استطاع أن يكسب الموقف الأمريكي لإسناد الطلب العراقي، عندما استقبل السفير الأمريكي في العراق

بيرتون بيري (B.Berry) في 1 تشرين الأول 1952 ، وكان الجمالي يسعى الى إضعاف موقف فرنسا عن طريق كسب عطف الدول الكبرى الأخرى الى جانب القضية المغربية[51].

وأثناء انعقاد اجتماعات الهيئة العامة للأمم المتحدة وعلى اثر الخطاب المطول الذي ألقاه روبير شومان وزير الخارجية الفرنسي الذي وصف فيه إدراج قضيتي المغرب وتونس في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة إجحافاً بحق فرنسا كونه خارج اختصاصات اللجنة التوجيهية، تصدى له محمد فاضل الجمالي رئيس الوفد الواقي الذي اتهم فرنسا بممارسة تسلط استبدادي مطلق على شعوب المغرب وأشار الى " أن العلاقة بين الفرنسيين والمغربيين هي علاقات عبودية يجب التخلص منها بسبب أن المعاهدات بينهم أخذت شكل الإخضاع التام، وهو أمر يتقاطع مع مبادئ الميثاق " وحمل فرنسا مسؤولية سفك الدماء في المغرب نتيجة عدم اعترافها بمطالب الوطنيين هناك . وشبه الجمالي فرنسا بالنازية حين ربط بين النضال الذي خاضه الوطنيون ضد الفرنسيين، والنضال الذي خاضه الفرنسيون في سبيل فرنسا الحرة ضد النازية[52].

إن موقف الجمالي هذا دفع منديس فرانس (Mendes-France)[53] رئيس الوزراء الفرنسي الى استدعاء الوزير المفوض العراقي في باريس،والتحدث معه بلهجة متشنجة تعكس مدى تأثير حديث الجمالي في الأوساط الفرنسية، إذ عده منديس فرانس بعيدا عن المجاملة ولا ينم عن أية صداقة مع فرنسا وطلب أن يوضع حد لمثل هذه المواقف في المستقبل، لان فرنسا ليست بحاجة الى درس من العراق، وهي تريد أن تحافظ على صداقتها مع العرب والمسلمين[54].

وقد تدهورت العلاقات العراقية الفرنسية خلال عام 1952 الى أدنى درجاتها في اثر موقف العراق من القضية المغربية وغيرها، ولاسيما بعد أن تسنم محمد فاضل الجمالي قيادة الدبلوماسية العراقية وزيراً للخارجية في وزارتي مصطفى العمري ونور الدين محمود وموقفه الشديد في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم

المتحدة بشأن القضية المغربية، ذلك الموقف الذي وصفته الوثائق البريطانية بأنه " موقف بطولي "[55].

وفي اجتماعات اللجنة السياسية لهيئة الأمم المتحدة التي عقدت في نيسان 1953 ضمن عبد الله بكر القائم بالأعمال العراقي في واشنطن الذي مثل العراق في هذه الاجتماعات خطابه إشارات عنيفة وتفصيلية عن القضية المغربية، اضطر معها المندوب الفرنسي الى ترك الاجتماع[56]، إذ اتهم فرنسا بأنها دولة استعمارية تصر على التشبث بإبقاء سيطرتها على المغرب[57] فضلاً على ذلك فقد استغل عوني الخالدي وكيل ممثل العراق الدائم في الهيئة فرصة انتخابه رئيساً لـ(اللجنة الخاصة لبحث عوامل وجود الأراضي المحرومة من الحكم الذاتي) لكي يدافع عن القضية المغربية واتهم فرنسا بعدم توفير الفرص الكافية لتعليم أبناء المغرب[58].

وزار علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال المراكشي بغداد في شهر أيار 1953، والتقى مع مختلف الأوساط السياسية العراقية ، ولاسيما الملك فيصل الثاني الذي وعده بمواصلة مساعيه في سبيل خدمة القضايا العربية[59]. كما أرسل الزعماء المغاربة برقية الى الحكومة العراقية يناشدونها فيها بذل المساعي لمساعدة السلطان محمد بن يوسف، ووقف الحملة المضادة له، فقام مجلس الوزراء العراقي ببحث القضية في اجتماعه المنعقد في 15 آب 1953 ولم يقرر المجلس سوى إجراء اتصالات مكثفة مع الحكومات العربية الأخرى لتنسيق سياساتها للوقوف بوجه السياسة الفرنسية[60].

كما قام سفير العراق في باريس إبراهيم الخضيري بزيارة الى وزارة الخارجية الفرنسية التقى خلالها مع جورج بيدو وزير الخارجية الفرنسي، واخبره بقلق العراق لهذه الأخبار، وبين له أن التصرفات الفرنسية ستوجد عوامل ضعف جديدة لعدم الاستقرار في المنطقة، واتهم السفير العراقي الحكومة الفرنسية بابتعادها عن الحكمة، وعبر له عن أمل العراق في أن تتلافى فرنسا الأمر وتعالج الموقف بحكمة[61].

بيد أن فرنسا واصلت سياستها التعسفية وقام الجنرال غيوم (Gume) بعزل سلطان مراكش محمد بن يوسف الخامس في 20 آب 1953 وقامت فرنسا بنفيه الى كورسيكا التي نقل منها بعد ذلك الى مدغشقر، ونصب بدلاً عنه محمد بن عرفه[62]. وعندها اكتفت الحكومة العراقية بتكليف يوسف الكيلاني وكيل وزير الخارجية بمقابلة السفير الفرنسي المسيو شانسيل ليبلغه احتجاج الحكومة العراقية على السياسة الفرنسية التي انتهت بخلع السلطان[63]. كما أدلى توفيق السويدي وزير الخارجية بتصريح صحفي اتهم فيه فرنسا بعدم القيام بواجبها تجاه المغرب[64]. فضلاً على ذلك فقد صرح محمد فاضل الجمالي رئيس مجلس النواب بان هذه الخطوة الفرنسية تدل على تمادي فرنسا في سياستها الاستعمارية، وان العالم لا يجوز له أن يقف مكتوف اليدين أمام هذه السياسة التعسفية[65].

وأعرب محمد فاضل الجمالي الذي شكل حكومته الأولى في 17 أيلول 1953 للسفير التركي في بغداد عن رغبته في أن تعمل الحكومة التركية على مناقشة القضية المغربية خلال محادثاتها مع وزير الخارجية الفرنسي جورج بيدو خلال زيارته لتركيا، ووعد السفير التركي بنقل هذه الرغبة الى حكومته[66].

وفي مجلس النواب العراقي قدم توفيق المختار (نائب بغداد) سؤالاً الى رئيس الوزراء محمد فاضل الجمالي ذكره فيه بما قدم من مذكرات وما صرح به عندما كان الأخير رئيساً لمجلس النواب، وما صرح به عبد الرحمن الجليلي وزير الاقتصاد في وزارته من دعوة الى مقاطعة فرنسا، فأجابه محمد فاضل الجمالي بأن ذلك لا يمكن أن يتم من العراق منفرداً، وان الحكومة تسعى الى تنسيق مواقفها مع دول الكتلة الآسيوية والإفريقية. ثم تساءل المختار عن أسباب تقديم الحكومة عقود مجلس الإعمار الى الشركات الفرنسية، فرد الجمالي بأن التظاهرة والاحتجاج قد فات أوانهما، أما العلاقات الاقتصادية والسياسية فأكد وجوب دراستها على صعيد عربي أو إقليمي بغية اتخاذ قرار جماعي بمقاطعة فرنسا، وبين أن وقوف العراق وحده لا اثر له. ومن ناحية مجلس الإعمار أوضح الجمالي أن الحكومة لم تعط المشاريع للشركات الفرنسية إلا بعد اقتناعها بأن هذه الشركات قدمت اقل

العروض، آخذة بالحسبان أن التضحية المالية في حالة عدم منح المقاولة للشركة الفرنسية لا تتناسب مع حجم التأثير السياسي[67].

استمر اهتمام مجلس النواب بالقضية المغربية في جلسات المجلس اللاحقة فوجه احمد الحافظ (نائب العمارة) سؤالاً الى عبد الله بكر وزير الخارجية عن عدم تفكير الحكومة بقطع العلاقات مع فرنسا، فأجاب الوزير بأن ذلك يجب أن يكون قراراً عربياً، وان الحكومات العربية على ما يبدو لم تفكر بذلك، إلا أن النائب المذكور عاد الى المطالبة بأن تقدم الحكومة على المقاطعة وان تقرر سياسة واضحة تجاه المغرب[68]. واستدعى محمد فاضل الجمالي في نيسان 1954 السفير الفرنسي في بغداد على اثر ورود برقية من عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية تنبئ بصدور أحكام الإعدام ضد عشرة من الوطنيين المغاربة، وأعرب الجمالي عما يخالج العراق من قلق بالغ لصدور هذه الأحكام، ونصح الحكومة الفرنسية بعدم تنفيذها ، كون هؤلاء المتهمين أبرياء لممارستهم نشاطاً وطنياً محضاً[69]. وعندما انتخب العراق رئيساً للجنة الخاصة بالمعلومات عن المستعمرات من خلال عوني الخالدي ممثل العراق الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة، اخذ ينتهز الفرص في اجتماعات اللجنة للتذكير بالاستعمار الفرنسي للمغرب وويلاته[70]. وبعد انتخاب الخالدي اجتمع به الممثل الفرنسي على انفراد، وهنأه بفوزه راجياً منه أن لا يقول شيئاً قاسياً بحق فرنسا خشية تعطيل الجهود التي تبذلها دولته لحل قضيتي تونس والمغرب، بيد أن الممثل العراقي تملص من التعهد بدبلوماسية إذ قال " إنني اقدر ذلك. ولكن لا نستطيع السكوت عن النواقص المتفشية في البلدين خصوصاً في مراكش "[71].

وعلى الرغم من كون محمد فاضل الجمالي أصبح خارج السلطة، إلا أن وزارة نوري السعيد الثانية عشرة انتدبته في 4 أيلول 1954 ليرأس الوفد العراقي الى اجتماعات الدورة التاسعة لهيئة الأمم المتحدة[72]. وفي مؤتمره الصحفي الذي عقده في الهيئة في 4 تشرين الأول عبر عن أمله في أن ترضخ فرنسا لمنطق العدل والحق وتتفاهم مع سكان المغرب[73]. وبعد إعلان السلطات الفرنسية الحصار على مدينة الدار البيضاء في تموز 1955، صرح متحدث باسم الحكومة العراقية بان

العراق يبذل مساعي دبلوماسية بالتعاون مع الدول العربية لإثارة القضية في الهيئات الدولية، الى جانب قيام فريق من المسؤولين باتصالات مع الممثليات الأجنبية في بغداد بغية التحدث عن وسائل جديدة للضغط على الفرنسيين لتغيير سياستهم في المغرب[74].

وفي 20 آب 1955 اتسعت التظاهرة في المغرب بمناسبة الذكرى الثانية لعزل السلطان محمد الخامس ، وطالبوا بعودته الى عرشه[75]، لذلك أعلن برهان الدين باش أعيان وزير الخارجية تضامن العراق الكامل مع كفاح المغرب، وعقد سلسلة اجتماعات مع سفيري بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في بغداد مايكل رايت (M. write) وولدمار غولمان (W.G.Gollman) إذ نبههما الى أن استمرار فرنسا في سياستها مستغلة منظمة حلف شمال الأطلسي لتحقيق مطامعها من شأنه إلحاق أضرار سياسية وعسكرية بهذه المنظمة، مما يعني أن فرنسا أصبحت عبئاً ثقيلاً على الحلف، بدلاً من أن تكون عنصراً فعالاً فيه[76]. وهذا الأمر يشير الى تنوع وسائل السياسة العراقية في الضغط على فرنسا من جهة ، مثلما يشير من جهة أخرى الى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في أن تحل محل النفوذ الفرنسي في المغرب، فضلاً على التقارب والتعاون السياسي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية. كما استقبل رئيس الوزراء نوري السعيد وفداً من النواب في 25 آب 1955 والذين كانوا قد رفعوا إليه مذكرة بصدد أحداث المغرب، وبين لهم جهود العراق في نصرة القضية المغربية من الناحيتين السياسية والمادية واهتمامه الشخصي بها[76].

لم يقتصر موقف مجلس النواب داخل جلساته واتصالاته مع الحكومة فحسب، بل تعدى ذلك الى نشاطات واتصالات وفد المجلس النيابي برئاسة خليل كنه، والمشارك في المؤتمر البرلماني العالمي الذي انعقد في فنلندا مابين 25-31 آب 1955، إذ تصدى الوفد الى السياسة الفرنسية في المغرب، ومساوئ الهجرة الفرنسية الى هناك. وقد اضطر المندوب الفرنسي الى الانسحاب من جلسات المؤتمر، وفي الجلسة الختامية هدد مندوب فرنسا بالانسحاب من العضوية في حالة انتخاب العراق لعضوية اللجنة التنفيذية للمؤتمر، مما أثار حفيظة الوفود

المشاركة، ومن بينها الوفد الأمريكي الذي هدد بالانسحاب هو أيضاً في حالة استجابة الأعضاء لتهديد الوفد الفرنسي، وهكذا انتخب العراق عضواً في اللجنة التنفيذية[77].

بادر العراق في 25 آب 1955 الى تخصيص مبلغ ربع مليون دينار عراقي لدعم المغاربة في المغرب والجزائر من ضحايا العنف الفرنسي ، وأعلنت الحكومة أنها رصدته "لتضميد جراح المنكوبين من عرب الجزائر والمغرب"[78]، وهو تعبير مناسب استخدمته لعدم استفزاز السلطات الفرنسية، فضلاً على ذلك فقد أوعزت الحكومة الى جمعية الهلال الأحمر العراقية لتأمين مواد طبية ومواد إغاثة، والتهيؤ لإرسالها الى الجزائر والمغرب[79] بيد أن فرنسا رفضت السماح للعراق بإيصال هذه المساعدات وأكدت جمعية الصليب الأحمر الفرنسية أن الإسعافات والمساعدات الطبية متوفرة هناك[80]الأمر الذي دعا رئيس الوزراء نوري السعيد الى استدعاء السفير الفرنسي في بغداد المسيو بيير دي فوسيل بغية إجراء اتصال دبلوماسي مباشر مع حكومته لإيصال مواد الإغاثة، وابلغه بعدم ممانعة العراق من العمل تحت إشراف الصليب الأحمر الدولي أو الفرنسي[81]. إلا أن الحكومة الفرنسية استمرت في رفضها مما حدا بالحكومة العراقية الى إصدار بيان رسمي يعبر عن الأسف لإصرار فرنسا على رفض الجهود الإنسانية العراقية، وعبرت عن أملها في أن تعيد فرنسا النظر بموقفها هذا[82]. إلا أن فرنسا استمرت في هذا الرفض، لذلك وجه عوني الخالدي وكيل ممثل العراق الدائم في هيئة الأمم المتحدة خطاباً من إذاعة الهيئة فاضحاً فيه السياسة الفرنسية التي منعت العراق من إيصال هذه المساعدات الإنسانية، وعبر عن أمله في نجاح الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لإيصال المساعدات[83].

واستدعى رئيس الوزراء نوري السعيد في 31 آب 1955 بحضور وزير خارجيته برهان الدين باش أعيان، السفير الفرنسي في بغداد بيير دي فوسيل مستفسراً عن سياسة حكومته حيال المغرب، فنقل السفير آخر المعلومات التي وردته من حكومته عن سياستها الجديدة في المغرب وهو ما يتعلق بنية الحكومة الفرنسية إعادة سلطان المغرب الى عرشه[84].

ودعت الحكومة العراقية في آب 1955 دول الجامعة العربية الى عقد اجتماع عاجل للجنة السياسية لمناقشة تطورات القضية المغربية، لإيمانها بالموقف العربي الموحد الذي كان العراق يلح عليه، كونه الوسيلة الأصوب للضغط على فرنسا لتغيير سياستها[85]، واعدت وزارة الخارجية العراقية مذكرة وجهتها الى دول الجامعة العربية حول علاقات فرنسا الاقتصادية والتجارية بالدول العربية، والموقف الذي يجب اتخاذه لدعم نضال الشعب المغربي، واحتوت المذكرة على مقترحات فعالة ناشد العراق فيها الدول العربية الالتزام بها في معاملة الاقتصاد الفرنسي[86]. فضلاً على ذلك فقد ابرق مجموعة من الساسة العراقيين الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية دعوتهم الى حث الدول العربية على مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً[87]. وقد حاول العراق خلال جلسات اللجنة السياسية في تشرين الأول 1955 حث الدول العربية على مقاطعة فرنسا مقاطعة شاملة، ولكن كانت دعوته بدون جدوى[88].

ولم تقتصر دعوة العراق الى مقاطعة فرنسا على قنوات الجامعة العربية فحسب، فقد حرصت غرفة تجارة بغداد على تقديم مذكرة الى المكتب الدائم لمؤتمر الغرف التجارية والزراعية والصناعية العربية تعرب فيها عن انتصارها لكفاح المغرب، وتقترح إيصاء الحكومات العربية للعمل على إعلان المقاطعة الاقتصادية لفرنسا[89]، فضلاً على ذلك فقد عمل وفد غرفة تجارة بغداد الى مؤتمر الغرف التجارية العربية المنعقد في عمان في 25 تشرين الأول 1955 برئاسة محمد جعفر الشبيبي رئيس غرفة تجارة بغداد على العمل من اجل إقرار مقاطعة فرنسا في المؤتمر، وعلى الرغم من المعارضة السورية، فقد نجح الوفد العراقي بوضع توصية الى الحكومات العربية بمقاطعة فرنسا اقتصادياً في البيان الختامي للمؤتمر[90].

زار الأمير عبد الإله السلطان محمد بن يوسف الخامس في باريس في 15 تشرين الأول 1955 بمناسبة إعادته من منفاه الى باريس، وقدم له التهنئة باسم الملك فيصل الثاني، كما وجه له دعوة لزيارة العراق[91]. وذكر تقرير السفارة العراقية في باريس أن السلطان ألح على التعجيل بمقابلة الأمير عبد الإله، ثم حرص النجل الأكبر للسلطان الأمير الحسن على رد الزيارة لعبد الإله في مقر

الأخير، واجتمع به على انفراد لمدة نصف ساعة[92]، وقد أثارت هذه الزيارة حفيظة الحكومة الفرنسية، على الرغم من موافقتها المسبقة عليها، فحاول احد مسؤولي وزارة خارجيتها وهو المسيو ستابلو (Stableu) المعاون الأول لمدير عام تشريفات وزارة الخارجية الفرنسية الحيلولة دون تحقيقها[93].

وذلك يرجع كما يبدو الى أنها الزيارة الوحيدة التي تمت للسلطان على هذا المستوى. وبعد عودة السلطان الى المغرب في 16 تشرين الثاني 1955 بعشرة أيام، قام وفد رسمي عراقي برئاسة عبد المجيد محمود وزير الدولة بزيارة المغرب لمدة خمسة أيام، قابل خلالها السلطان وابلغه تهاني العراق بعودته الى عرشه، واجتمع الوفد خلال الزيارة بالمقيم الفرنسي العام في المغرب اندري دي بوا (A.de bois)[94]. كما بعث عبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب ببرقية تهنئة الى السلطان محمد الخامس بهذه المناسبة[95].

وعندما اقترح رئيس الوزراء السوري سعيد الغزي في آذار 1956 مقاطعة فرنسا، أيد العراق على لسان وزير خارجيته برهان الدين باش أعيان المقترح السوري، بيد أن بقية الدول العربية فضلت دراسة الموضوع دراسة وافية[96]. وبعد أن شكلت لجنة لدراسة الموضوع، وقدمت تقريرها، حاول ممثلو الدول العربية التهرب من اتخاذ قرار بشأنه بادعائهم أن عدم منع العراق والسعودية لفرنسا من تصدير حصتها من النفط المستخرج من أراضيهما يجعل من المعتذر إتمام المقاطعة[97]، ثم اقروا الاكتفاء بالضغط على فرنسا عن طريق حلف دول شمال الأطلسي[98].

إن حرص العراق على اتخاذ قرار عربي بالمقاطعة مرده علاقاته السياسية والاقتصادية والثقافية المحدودة مع فرنسا، والتي تحركها حاجة عراقية الى فرنسا قد لا تكون حسابات الربح والخسارة هي الأساس فيها، لأن الفائدة السياسية من إقدامه على مقاطعتها منفرداً سيكون محدوداً، وان ذلك معناه إلحاق الضرر به دون فائدته ، لأن فرنسا لن تتأثر بذلك، لكن هذا الإجراء سيكون اشد وقعاً عليها وستكون فائدة للقضايا العربية اكبر لو اتخذ بقرار عربي جماعي يحدد نوع المقاطعة، وتلتزم به دولها وهو الأمر الذي كان العراق يعيه بشدة.

وبعد إعلان استقلال المغرب قرر مجلس الوزراء العراقي في 10 نيسان 1956 الاعتراف بهذا الاستقلال، وتبادل الملك فيصل الثاني برقيات التهنئة بالمناسبة مع السلطان محمد الخامس[99].

2. القضية التونسية

دافع العراق عن حق التونسيين في الاستقلال انطلاقاً من مواقفه القومية إزاء قضايا تحرير شمال إفريقيا، لذلك بدأ الوطنيون التونسيون يقصدون بغداد لعرض وجهة نظرهم الداعية للحصول على الاستقلال، لذلك زار بغداد في كانون الثاني 1949 يوسف الرويسي مدير مكتب المغرب العربي، والحبيب ثامر رئيس الحزب الحر التونسي العراق والتقيا مع محمد فاضل الجمالي ، وطلبا إليه حث الحكومة العراقية على مساندة تونس في الحصول على استقلالها[100].

وكانت القضية التونسية من بين القضايا التي كانت موضع بحث بين رئيس الوزراء توفيق السويدي من جهة والوزير المفوض الفرنسي في بغداد المسيو كلارك من جهة أخرى في آب 1950، وقام الأخير بتسليم الحكومة العراقية مذكرة أعرب فيها عن نوايا حكومته الحسنة نحو التونسيين، وأشار الى التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية الفرنسي حول مستقبل تونس، والإيعاز الى المقيم الفرنسي العام في تونس بتنفيذ السياسة الفرنسية الجديدة التي تلتزم بتأهيل عرب تونس لتسلم زمام الأمر والتمتع بالحكم الذاتي الذي تخوله لهم القوانين الدولية[101].

ولم تنل التصريحات الفرنسية بمنح الحكم الذاتي لتونس استحسان الرأي العام العراقي الذي عد هذه التصريحات مناورة سياسية فرنسية تهدف من ورائها الى تغطية أعمالها في تونس وتضليل الدول العربية[102].

لم يفلح الوفد التونسي في عرض قضيته على هيئة الأمم المتحدة في دورتها السادسة المنعقدة في تشرين الأول 1951 في باريس ، إذ عارضت الحكومة الفرنسية ذلك الطلب بحجة أن حكومة تونس غير مستقلة، ولا يحق لها

عرض القضية على هيئة الأمم المتحدة، لذلك اتصل الوفد التونسي مع الوفود العربية.

وقد أبدى محمد فاضل الجمالي استعداده الكامل لتبني الموضوع ، واقترح على صالح بن يوسف[103] ومحمد بدره مرافقته لمقابلة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، ليتوسط بدوره لدى الوفد الفرنسي بغية حث حكومته لتغيير موقفها تجاه تونس ، ولم تفلح محاولة الجمالي هذه، لذلك قررت الوفود العربية والآسيوية تقديم مذكرتين خطيتين على اثر مقترح للجمالي، الأولى الى رئيس مجلس الأمن، والثانية الى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة لبيان ما يجري في تونس من فضائح ، ولما لم تثمر هاتين المذكرتين، أجمعت الوفود العربية والآسيوية على رفع قضية تونس الى مجلس الأمن الدولي، إلا أن الجمعية العامة أجلت البت في هذه القضية الى اجتماعها القادم في نيويورك، مجاملة لفرنسا الدولة المضيفة[104].

تابع الرأي العام في العراق باهتمام تطورات القضية التونسية من خلال نشر العديد من المقالات في الصحف العراقية تفضح السياسة الفرنسية في تونس من قبل عدد من الساسة العراقيين[105]. كما نشرت صحيفة الزمان برقية علي البهلوان الأمين العام المساعد للحزب الدستوري التونسي التي أشار فيها الى سحب السلطات الفرنسية لجوازات الوزيرين التونسيين المكلفين بعرض قضية تونس على مجلس الأمن[106]. فضلا على ذلك فقد زار علي البهلوان العراق في 17 آذار 1952 لعرض تطورات القضية التونسية على المسؤولين العراقيين[107]، وقد قابل الأمير عبد الإله الوصي على العرش الذي وعده بتقديم كل المساعدات الممكنة للقضية التونسية، كما قابل عبد المجيد محمود وزير الاقتصاد وخليل كنه وزير المعارف[108].

لم تكتف السلطات الفرنسية بسحب جوازات الوزيرين، وإنما لجأت الى إنذار الوزارة التونسية ، ومن ثم قيامها باعتقال رئيس الوزراء التونسي محمد شفيق وعدد من أعضاء وزارته، وقد واجه هذا التصرف استنكار الرأي العام في العراق[109]، وناشد مبعوث الحكومة التونسية في بغداد محسن الباهي الادغم

الوصي على عرش العراق والحكومة العراقية التدخل لدى مجلس الأمن لوقف العدوان الفرنسي وحسم النزاع التونسي الفرنسي وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة[110].

استمرت الحكومة العراقية على نهجها المؤيد للقضية التونسية، إذ أجرت في 25 آذار 1955 اتصالات دبلوماسية مع السفيرين البريطاني والأمريكي في بغداد لحثهما على مساندة تونس في سعيها لنيل استقلالها المشروع[111]. فضلا على ذلك فقد وجهت دعوة رسمية الى الوزيرين التونسيين صالح بن يوسف ومحمد بدره لزيارة العراق، ومواصلة جهودهما لعرض القضية التونسية أمام الرأي العام[112].

قام الزعيمين التونسيين محمد بدرة وعلي البهلوان بزيارة العراق في نيسان 1952 والتقوا خلال زيارتهم مع أعضاء الحكومة العراقية، وزعماء الأحزاب السياسية، ومختلف الشخصيات الوطنية[113]. وقد قام السفير الفرنسي في القاهرة بزيارة بغداد خلال مدة تواجد الزعيمين التونسيين ، وأشارت بعض الأوساط السياسية الى أن هذه الزيارة ترجع الى نشاط الشخصيتين في العراق ، إلا أن ناطق باسم المفوضية الفرنسية في بغداد نفى أن يكون لهذه الزيارة أي طابع رسمي أو شبه رسمي[114].

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها العراق في سبيل دعم عرض القضية التونسية أمام مجلس الأمن، إلا أن المجلس رفض في 5 نيسان 1952 الطلب الذي تقدمت به اثنتا عشرة دولة عربية وآسيوية لإدراج القضية التونسية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة المقبل، بعد أن احتج المندوب الفرنسي على الطلب بحجة أن تونس ليست دولة مستقلة، ولا يحق للمجلس النظر في طلبها[115]. وقد أدان محمد فاضل الجمالي رئيس الوفد العراقي موقف الأمم المتحدة قائلاً: " إن أزمة تونس إذا ما دلت على شيء فإنما تدل على أزمة في حياة الأمم المتحدة "[116]. كما أدان محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال موقف بريطانيا والولايات المتحدة في مجلس الأمن، وعد موقفهما متواطئ مع السياسة الفرنسية[117]. فضلا على ذلك فقد أعلنت الحكومة العراقية على لسان

شاكر الوادي وكيل وزارة الخارجية عن أسفها لموقف مجلس الأمن، كما بين أن حكومته ستواصل مساعيها لحث الدول الكبرى للضغط على فرنسا لتحقيق الأماني الوطنية لتونس[118].

قدم العراق طلباً رسمياً الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في مايس 1952 لبحث القضية التونسية[119]، وبدأت الحكومة العراقية مساعيها للاتصال بالدول العربية والآسيوية للحصول على الأصوات الكافية لبحث هذه القضية[120]. وقد وافقت الجمعية العامة في 17 تشرين الأول 1952 على تسجيل قضيتي تونس ومراكش في جدول أعمالها، وعندما بدأت المناقشات ألقى شومان رئيس الوفد الفرنسي خطاباً في 25 تشرين الثاني وصف فيه إدراج قضية تونس في جدول أعمال الأمم المتحدة بمثابة " إجحاف بحق فرنسا " وطالب بان تتم تسوية المشاكل المتعلقة بين تونس وفرنسا خارج نطاق الأمم المتحدة[121]، وعندها انبرى له محمد فاضل الجمالي رئيس الوفد العراقي، متهماً فرنسا بممارسة " الاستبداد دون أي اعتبار لاماني تونس القومية"، ورد على اتهامات المندوب الفرنسي بأن " شعب تونس ليس إرهابياً، بل انه من اسلم وانظم شعوب العالم ". وان فرنسا هي التي أخضعت هذا الشعب لإجراءات تعسفية دفعته الى أن يدافع عن نفسه ، كما رد على مزاعم شومان عن قيام فرنسا بتقديم المساعدات لتطوير تونس في مجالات الصحة والإدارة والاقتصاد والتعليم عندما تساءل متهكماً " الم يحن الوقت بعد لان تدعهم فرنسا أحراراً ومستقلين سياسياً بعد أن قدمت لهم كل تلك المساعدات كما تدعي؟ "[122].

اصطحب الجمالي معه الشخصية التونسية صالح بن يوسف الى اجتماع اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة، وادخله كذلك الى قاعة الجمعية العمومية وأجلسه خلفه، الأمر الذي أثار حفيظة المندوب الفرنسي الذي اعترض على هذا التصرف ، وقدم شكوى الى رئيس اللجنة السياسية بهذا الخصوص. مما جعل الجمالي يوضح ملابسات الموضوع في برقية خاصة بعث بها الى وزارة الخارجية العراقية أوضح فيها " إن الفرنسيين غضبوا حين رأوا صالح بن يوسف جالساً وراء المندوب العراقي، فاخبروا رئيس اللجنة السياسية بذلك، ولما راجعنا

رئيس اللجنة أخبرناه بأن ذلك من حق الوفد العراقي، وان للتونسيين مصلحة في اللجنة السياسية تريد استشارته فيما يتعلق ببعض القضايا التي في اللجنة. ولم يكن جلوس صالح بن يوسف (من أجل) إغضاب الفرنسيين، ولكن حساسيتهم الزائدة جعلتهم ينزعجون من ابسط القضايا، وعلى كل فلا نرى من الكرامة الاهتمام بشكوى فرنسا حول الموضوع "[123]. فضلا على ذلك فقد وجه الجمالي مذكرة الى الأمانة العامة للأمم المتحدة يعلمها فيها بأن كلا من صالح بن يوسف ومحمد بدرة أصبحا عضوين في الوفد العراقي[124].

أثارت مواقف الجمالي حفيظة الحكومة الفرنسية التي أوعزت الى وزيرها المفوض في بغداد بزيارة وزارة الخارجية العراقية مرتين، أبدى في الأولى امتعاض حكومته الشديد من السماح لصالح بن يوسف بالجلوس داخل أروقة الأمم المتحدة ضمن الوفد العراقي، وفي الزيارة الثانية أثار الوزير المفوض الفرنسي الموضوع نفسه، لاسيما بعد أن علمت الحكومة الفرنسية بأن في نية صالح يوسف أن يدلي ببيانات أمام المنظمة الدولية بصفته عضوا في الوفد العراقي، وأشار الوزير المفوض الفرنسي الى أن ذلك الأمر سيترك نتائج خطيرة على العلاقات بين فرنسا والعراق[125].

تحولت هذه القضية الى أزمة حقيقية بين فرنسا والعراق، إذ استدعى رئيس الجمهورية الفرنسية وزير العراق المفوض في باريس الى قصر الاليزيه، واحتج بشدة على مواقف الجمالي، لذلك بعث الوزير العراقي برقية الى وزارة الخارجية العراقية أشار فيها الى " إن رئيس الجمهورية الفرنسية استدعائي في قصر الاليزيه، وبعد المجلة قال بأنه متألم من موقف العراق تجاه فرنسا فيما يخص القضية التونسية، وان التهجمات القاسية من قبل أعضاء الوفد العراقي في الأمم المتحدة لا تنم عن أية صداقة، وبعيدة حتى عن المجاملة، وانه متألم لهذا الموقف، وان فرنسا لا تحتاج الى درس من العراق، وهي تريد الحفاظ على صداقتها مع العرب "[126].

شعرت الحكومة العراقية بالإحراج من مواقف الجمالي، لذلك بعثت له وزارة الخارجية عدة برقيات في غضون مدة وجيزة، نقلت له في الأولى شكوى

الحكومة الفرنسية من تصرفاته، وقد ورد فيها ما يدل على امتعاض وزارة الخارجية من أسلوبه عندما أبلغته "نرى أن يوحد الوفد العراقي مساعيه في الدفاع عن تونس والقضايا العربية الأخرى مع بقية الوفود العربية مع مراعاة وضع العراق السياسي الخاص، نرى أن لا يدخل ضمن الوفد العراقي غير العراقيين، أما جواز جلوس صالح بن يوسف خلف الوفد العراقي فهو أمر تقرره السكرتارية العامة للأمم المتحدة من الناحية الأصولية. إن قرار الحكومة العراقية النهائي انه في حالة اتخاذ اللجنة السياسية للأمم المتحدة قراراً بالاستماع الى شهادات أو بيانات من التونسيين فيمكنهم الإدلاء بها بصفتهم تونسيين لا بصفتهم أعضاء في الوفد العراقي "[127]. ونقلت له في برقية أخرى في 22 كانون الأول 1952 صورة للبرقية التي بعث وزير العراق المفوض في باريس الى وزارة الخارجية بخصوص احتجاج رئيس الجمهورية الفرنسية[128].

واصلت الحكومة العراقية تبنيها للقضية التونسية، فأوعزت الى مندوبها في اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بإثارة هذه القضية في اجتماعات اللجنة، بغية تنسيق المواقف العربية منها[129]. وقد طالب أقطاب الحركة الوطنية التونسية الحكومة العراقية باستمرار تبنيها لقضيتهم، وبينوا أنهم يبنون على الموقف العراقي كثيراً[130]. فضلا على ذلك فقد زار علي البهلوان سكرتير الحزب الحر الدستوري العراق في تشرين الأول 1935 بغية تنسيق المواقف مع العراق لخدمة القضية التونسية[131].

وفي 21 تشرين الأول 1953 بدأت اللجنة السياسية في جمعية الأمم المتحدة بحث القضية التونسية، وقد افتتح عبد الله بكر وزير الخارجية العراقي المناقشات عندما ألقى خطابا ابرز فيه حوادث القتل والإرهاب التي مارستها السلطات الفرنسية بحق الوطنيين التونسيين[132].

وقررت الكتلة العربية الآسيوية في 16 تموز 1954 تخويل عوني الخالدي ممثل العراق الدائم في هيئة الأمم المتحدة تقديم طلب باسمها الى اللجنة السياسية لهيئة الأمم بصدد إدراج قضيتي تونس والجزائر في جدول أعمال الجمعية العامة للدورة التاسعة[133] وعندما ناقشت اللجنة القضيتين ألقى محمد فاضل

الجمالي رئيس الوفد العراقي في 27 أيلول 1954 خطابا أعرب فيه عن أمله بان تؤدي المفاوضات الجارية بين فرنسا وتونس الى تحقيق أماني التونسيين القومية[134] .

وهكذا بقي العراق مدافعاً قوياً عن القضية التونسية خصوصاً وقضايا المغرب العربي الأخرى عموماً، كجزء من سياسته المستمدة من كون هذه القضايا قومية، وتستلزم وقفة أخوية قوية[135] . واستمر على موقفه هذا، حتى استقلال تونس في 17 آذار 1956[136].

3. القضية الجزائرية

انطلقت الثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني 1954، وهو اليوم نفسه الذي ولدت فيه جبهة التحرير الوطني الجزائرية، التي أصدرت بيانها الأول غداة اندلاع الثورة، وحددت فيه أهدافها وأسلوب العمل والنضال من اجل الاستقلال[137] .

وعزت بعض الأوساط السياسية والصحافة الفرنسية قيام الثورة الجزائرية ونشاطها الى " أنها تغذى بالأموال العراقية الناتجة من وفرة العائدات النفطية في العراق، ومن تحمس العراق لقضايا شمال إفريقيا "[138] .

وقررت الحكومة العراقية في 25 آب 1955 تخصيص مبلغ ربع مليون دينار عراقي لإغاثة " المنكوبين من عرب الجزائر والمغرب "، بيد أن الحكومة الفرنسية رفضت إيصال هذا المبلغ الى الجزائر والمغرب[139]. كما عقد وزير الخارجية برهان الدين باش أعيان اجتماعين مع السفيرين البريطاني والأمريكي في بغداد لمناقشة تطورات القضية الجزائرية في 26 آب 1955[140].

لم تدخل القضية الجزائرية جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة إلا في دورتها العاشرة المنعقدة في تشرين الثاني 1955، وهي أول دورة تعقد بعد قيام الثورة الجزائرية[141]. وقد ألقى محمد فاضل الجمالي في 11 تشرين الأول 1955 خطاباً طالب فيه الأمم المتحدة بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة، وأكد في خطابه " أن أرواحاً إنسانية تزهق كل يوم في الجزائر، وان القانون والنظام اللذان تدعمهما فرنسا في الجزائر تعنيان القمع الوحشي "،

ووصف السياسة التي ينتهجها أدغار فور (A. Fore) رئيس الوزراء الفرنسي إزاء الجزائر بأنها " لغة القرن التاسع عشر، ولغة الاستعباد، ولغة ما قبل عهد الأمم المتحدة "[142].

شهدت جلسة مجلس النواب العراقي المنعقدة في 15 آذار 1956 نقاشاً حاداً حول القضية الجزائرية وأسلوب مساعدة الثورة هناك، وافتتح النقاش محمد فاضل الجمالي (نائب الديوانية) الذي عد سياسة فرنسا في الجزائر " سياسة محو وإفناء "، وأضاف " إن الذي بيننا وبين فرنسا أمور ثلاثة شائكة، الأول موقفها من الجزائر الذي لا يقبله منطق ولا يرتضيه إنصاف، والأمر الثاني هو ميلها نحو إسرائيل ومدها بالأسلحة والطائرات ، والأمر الثالث هو موقفها السلبي من ميثاق بغداد " [143]

واصل أعضاء مجلس النواب مناقشاتهم حول القضية الجزائرية في الجلسة التالية، إذ حمل عبد الكريم كنه (نائب بغداد) على سياسة فرنسا في الجزائر ، وقال إنها تفتح صفحة جديدة من صفحات استعمارها البغيض، ثم استعرض أعمال فرنسا الوحشية في الجزائر، ودعا الى تحريم مرور الطائرات الفرنسية في سماء الدول العربية، وطالب باتخاذ سياسة حازمة تجاه الشركات الفرنسية[144]. وأكد جميل الاورفه لي (نائب ديالى) عدم جدوى الاحتجاجات التي فات أوانها، ودعا الى الضغط على الدول الغربية الحليفة للعراق لتضغط بدورها على فرنسا لكي تسلم بحقوق العرب في شمالي إفريقيا، وطالب بمقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا[145]. وسار صادق البصام (نائب بغداد) على النهج نفسه داعيا الى مقاطعة فرنسا قائلا: " حان الوقت لكي نخطط لأنفسنا سياسة ايجابية ونصارح حلفاؤنا بوجوب الكف عن سياسة العنف المتبعة في شمال إفريقيا من قبل القوات الفرنسية، ولفرنسا مصالح اقتصادية ونفطية وغيرها، فعلينا إذا كنا حقيقة لا نريد أن تتكرر علينا مأساة فلسطين في الجزائر وغيرها، أقول علينا أن نقاطع فرنسا، ونقطع حصتها من امتيازات النفط، ونقاطع السياسة الاقتصادية معها، أو على الأقل أن نمتنع عن قبول الشركات الفرنسية في الأعمال العمرانية التي اخذ مجلس الإعمار يقبل المزيد من تعهداتها "[146]. كما ناشد عبد المجيد محمود (نائب

المنتفق) الحكومة بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع فرنسا موضحا بان ليس للعراق مصالح اقتصادية حقيقية مع فرنسا، بينما للأخيرة مصالح اقتصادية تتعلق بالمقاولات والمناقصات الخاصة بالشركات الفرنسية[147]. وعندما وصل الدور الى وزير الخارجية برهان الدين باش أعيان أعلن أن الحكومة العراقية تسعى بكل جهودها لمعاونة الجزائر، أما بالنسبة لما طرحه النواب حول مقاطعة فرنسا فقد بين " أن المقاطعة سلاح ماض يمكن أن يؤدي الى نتيجة إذا كانت هذه المقاطعة جماعية لا فردية، وإذا كانت المقاطعة جماعية فأن العراق أول من يلبي ذلك))[148]. وانتهى الاجتماع بإرسال برقية احتجاج على السياسة الفرنسية الظالمة في الجزائر الى المجالس النيابية في دول حلف شمال الأطلسي والدول التي شاركت في المؤتمر الافرواسيوي في باندونغ وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة[149].

واصل مجلس النواب مناقشاته للسياسة الفرنسية في الجزائر في جلساته اللاحقة وقد وجه عبد الكريم الأزري (نائب بغداد) سؤالا الى رئيس الوزراء حول قطع النفط العربي عن فرنسا، وأشار الى أن المقاطعة أصبحت مطلبا جماهيرياً[150]. وطالب عبد الكريم كنه (نائب بغداد) بالمقاطعة الفردية بخلاف أطروحات وزير الخارجية التي أشار فيها الى المقاطعة الجماعية، وقال كنه إن المقاطعة الجماعية لا يمكن تحقيقها، والدليل على ذلك أن " انتظار القرارات الاجماعية قد أضاع فلسطين. وان الإجماع مفقود في الجامعة العربية "[151]، فضلا على ذلك فقد طالب بتقديم العون المادي والعسكري لجيش التحرير الجزائري152. وطالب حسن عبد الرحمن (نائب البصرة) الحكومة بتقديم مبلغ لا يقل عن نصف مليون دينار، على أن يسلم الى جيش التحرير الجزائري مباشرة لا الى المنظمات الدولية[153].

زار وفد جزائري العراق في 20 آذار 1956، وعقد رئيس الوفد محمد الأمين الدباغين عضو جبهة التحرير الجزائرية مؤتمراً صحفياً تحدث فيه عن تطورات القضية الجزائرية، وذكر أن " الإعانة التي نطلبها من أخواننا العرب تتلخص في تدويل قضية الجزائر، وينبغي الضغط على فرنسا بجميع الوسائل، سواء بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وتقديم المساعدة المادية المباشرة "[154].

وكان لهذه الزيارة صدى كبيراً في الأوساط السياسية، الوطنية في العراق، إذ قدم كل من محمد مهدي كبه وكامل الجادرجي وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل ومحمد حديد وحسين جميل مذكرة الى رئيس الوزراء نوري السعيد يطلبون فيها مقاطعة فرنسا مقاطعة شاملة[155]. وعلى اثر هذه المذكرة صرح وزير الخارجية برهان الدين باش أعيان بأنه سيحمل اقتراح مقاطعة فرنسا الى اجتماع جامعة الدول العربية الذي سيعقد في دمشق لبحث القضية الجزائرية[156].

فضلا على ذلك فقد استقبل رئيس الوزراء نوري السعيد وفد جمعية الدفاع عن الجزائر في العراق المؤلف من امجد الزهاوي وصادق البصام وإسماعيل الغانم وعبد الكريم كنه، الذين عرضوا عليه تطورات القضية الجزائرية، وأعرب السعيد عن أمله أن تتخذ الدول العربية قراراً جماعيا بمقاطعة فرنسا، ووعدهم بإثارة الموضوع في اجتماعات حلف بغداد[157]. وقررت الجمعية إرسال وفد عنها للاتصال برؤساء حكومات الدول العربية والإسلامية لتوحيد موقفها من مقاطعة فرنسا[158].

عقد اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دمشق في 18 مايس 1956، وتألفت لجنة من مندوبي العراق وسوريا ومصر ولبنان لدراسة موضوع مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وعندما قدمت اللجنة تقريرها اتضح من الناحية الاقتصادية انه من المتعذر إتمام المقاطعة، لان العراق والسعودية لا يستطيعان منع تصدير النفط الى فرنسا[159]. وقد صرح وزير الخارجية برهان الدين باش أعيان من بيروت بعد انتهاء أعمال المؤتمر بأن الحكومة العراقية مستعدة للانفراد بمقاطعة فرنسا دون تردد، وإن كانت تحبذ أن تكون المقاطعة بصورة جماعية[160]. كما صرح بعد عودته الى بغداد بان الدول العربية عارضت الاقتراح بمقاطعة فرنسا[161].

وفي 31 مايس 1956 قام وفد جبهة التحرير الجزائري برئاسة البشير الإبراهيمي بزيارة الى العراق بهدف الاتصال بالمسؤولين العراقيين لعرض قضية الجزائر في الأمم المتحدة[162]، والتقى الوفد مع الملك فيصل الثاني[163]، ورئيس

الوزراء نوري السعيد[164]، اللذين أكدا للوفد حرص العراق على مساندة الثورة الجزائرية.

لم تكتف الحكومة العراقية بالجهود الدبلوماسية، بل امتدت لتشمل الدعم المادي والعسكري للثورة الجزائرية، إذ وافق العراق عدة مرات على إرسال مساعدات مالية ومواد عسكرية وطبية لخدمة الثوار الجزائريين[165]. وكانت إحدى الوسائل هي جميع التبرعات الشعبية، فقد ذكر احمد بود ممثل جبهة التحرير الوطني الجزائرية في بغداد في 20 حزيران 1956 أن الحكومة العراقية أرسلت إعانة مالية للثورة الجزائرية قدرها ثمانون أو خمسة وسبعون ألف دينار، وأشار الى أن الحكومة العراقية وعدته بإعانات مالية أخرى[166]. أما الأسلحة فكانت ضئيلة ومحدودة، إذ ذكر ممثل جبهة التحرير الوطني الجزائرية في بغداد "خصصت لنا حكومة العراق الفي بندقية فرنسية من نوع (اوتشكين) وخمسين ألف طلقة، تلك هي الكمية التي واعدتنا بها الحكومة العراقية أن تدفعها لنا في الحدود السورية"[167].

وعندما قامت فرنسا باختطاف الزعماء الجزائريين الخمسة في 22 تشرين الأول 1956[168]، دعا نوري السعيد مجلس الوزراء الى اجتماع استثنائي، بحثت فيه الخطوات التي قامت بها الحكومة للسعي الى إطلاق سراح المعتقلين، وطلب من السفير العراقي في القاهرة نقل رغبة الحكومة العراقية ببحث هذه القضية في مجلس جامعة الدول العربية[169].

فضلا على ذلك فقد استدعى وزير الخارجية برهان الدين باش أعيان القائم بأعمال السفارة الفرنسية في بغداد وابلغه استنكار الحكومة العراقية الشديد للعمل الذي قامت به الحكومة الفرنسية باعتقال الزعماء الجزائريين الخمسة، وطالب بإطلاق سراحهم[170]. كما أوعزت الحكومة العراقية الى سفيرها في باريس أن يتصل بالحكومة الفرنسية، وقد التقى السفير العراقي بالمسيو لويس جوكس (Louis Jocks) وكيل وزارة الخارجية الفرنسية بالنظر لغياب وزير الخارجية خارج فرنسا، وابلغه احتجاج الحكومة العراقية على اعتقال الزعماء الجزائريين

واستنكارها لطريقة اعتقالهم، وان العراق يؤيد حق الجزائريين في الحرية والاستقلال[171].

أما بالنسبة للأوساط الفرنسية فقد عدت تصلب الموقف الرسمي والشعبي العراقي من قضايا المغرب العربي، بأنه ما هو إلا شكل من أشكال التنافس العراقي المصري لقيادة دول جامعة الدول العربية، فذكرت صحيفة لوموند في مقالها الافتتاحي ليوم 31 آذار 1956 "لا ينكر أن التنافس بين بغداد والقاهرة يدخل الى حد كبير في حسابنا لتفسير هذا التشدد أو التصلب "[172]. بينما ذهبت صحيفة لوفيغارو الفرنسية (Le Figaro) الى ابعد من ذلك عندما أشارت في مقالها ليوم 15 تشرين الأول 1956 الى أن كل المواقف القومية لكل من العراق ومصر يدخل ضمن هذا الباب، عندما ذكرت " إن النضال الحقيقي إنما ليس هو بين (إسرائيل) والدول العربية، ولكن بين قطرين هما مصر والعراق وبين شخصين هما السيد نوري السعيد والسيد عبد الناصر، هذين الشخصين الذين يحلم كل منهما في القيام بدور الزعيم للشرق العربي "[173].

الخاتمة :

على الرغم من أن لفرنسا تاريخ قديم في علاقاتها السياسية والدبلوماسية في العراق، إذ تمتلك فرنسا أقدم تمثيل دبلوماسي أوروبي في العراق، يعود إلى العام 1623 ، إلا أن العلاقات العراقية الفرنسية ابتداءً من تأسيس المملكة العراقية الحديثة في 21 آب 1921، شهدت عدة محطات وحتى نهاية النظام الملكي في 14 تموز 1958 ، ومرت بعدة أزمات تركزت أغلبها بسبب تبني العراق للقضايا العربية، ابتداء من القضية السورية واللبنانية، مروراً بقضايا المغرب العربي (المراكشية، والتونسية، والجزائرية) والتي تعد الأبرز، وانتهاء بمشاركتها في العدوان الثلاثي ضد مصر .

إن قضايا المغرب العربي عموماً لم تقف حائلاً أمام تطوير العلاقات العراقية الفرنسية فحسب، وإنما كانت عاملاً رئيساً في إضعاف هذه العلاقات وإعطاءها صفة العلاقات المضطربة، لاسيما في حقبة الخمسينيات عندما اشتدت حركات الاستقلال في دول المغرب العربي، ووقوف الحكومة العراقية والرأي العام

في العراق الى جانب الحركات الاستقلالية في المغرب وتونس والجزائر، وتقديم المساعدات المالية والعسكرية وكذلك تبني قضايا المغرب العربي في كافة المحافل والمؤتمرات الدولية، ولاسيما في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وهذا الأمر الذي أثار أكثر من أزمة دبلوماسية بين العراق وفرنسا، الأمر الذي أوصل تلك العلاقات إلى درجة قطع العلاقات بين البلدين، وكانت مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي ضد مصر، هي التي أذنت بقطع العراق لعلاقاته مع فرنسا بعد سنوات طويلة من التأزم .

الهوامش:

[1] طالب محيبس الوائلي، العراق والقضية المغربية 1951. 1956، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب، جامعة بغداد، 1994، ص12.11.

[2] جامعة الدول العربية، محاضر الجلسات الختامية لدورة الاجتماع العادي الثاني لمجلس جامعة الدول العربية ، القاهرة،1945، ص101.

[3] جريدة الزمان (بغداد) ، العدد 2851، 24 شباط 1947.

[4] محمد علي رفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرير، ط2 ، القاهرة، 1972، ص334.

[5] الزمان، العدد 2980، 27 تموز 1947.

[6] الزمان، العدد 3009، 2 أيلول 1947.

[7] حول هذه الحادثة ينظر: روم لاندو ، تاريخ المغرب في القرن العشرين ، ترجمة نقولا زياده، بيروت، 1963، ص ص324.323.

[8] محاضر مجلس النواب (م.م.ن)، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة الثلاثين ، 18 حزيران 1948، ص 530.529.

9 محاضر مجلس الأعيان (م.م.أ) ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949.1948، الجلسة الثانية والعشرين،28 حزيران 1949، ص242.

10 عبد الأمير هادي العكام ، تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1958.1946، دار الرشيد ، بغداد ، 1980، ص135.125.

11 جريدة صوت الأهالي (بغداد)، العدد 1331، 14 شباط 1947.

12 جريدة صوت الأحرار (بغداد)، العدد 275، 5 حزيران 1947.

13 المصرف الوطني، التقرير السنوي للمصرف الوطني. العراق 1 تموز 1949. 31 كانون الأول 1950، بغداد، 1951، ص 59. 60.

14 مؤيد إبراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص174.

15 وزارة المالية ، إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 1952 التقويمية ، بغداد ، 1954،ص ص118.

16 رحيم كاظم الهاشمي ، محمد فاضل الجمالي دوره السياسي ونهجه التربوي حتى العام 1958، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة،1997، ص157.

17 دار الكتب والوثائق (د.ك.و)، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/4816، القضية المراكشية، كتاب وزارة الخارجية الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ش/4324/14/867/867 في 4 آذار 1951 ، و64، ص87؛ الزمان ، العدد 4065، 28 شباط 1951.

18 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/5056، المفوضية الملكية العراقية في باريس ، كتاب وزارة الخارجية الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ش/4553/14/867/867 في 8 آذار 1951، و 6 ، ص12.

19 م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، الجلسة الثانية عشرة، 1 آذار 1951، ص 265264.

20 المصدر نفسه،ص266.

21 المصدر نفسه، ص 268267.

22 المصدر نفسه ، ص270.

23 جريدة صدى الأهالي (بغداد)، العدد 439، 7 آذار 1951.

24 صدى الأهالي، العدد 441، 9 آذار 1951؛ عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال،ص165.

25 جريدة لواء الاستقلال (بغداد)، العدد 1219، 8 آذار 1951؛ ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات ، ج8، ص210209.

26 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 311/4816، القضية المراكشية ، كتاب وزارة الخارجية الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ع/5319/14/1370/1370 في 29 آذار 1951، و 34، ص61؛ الزمان، العدد 4073، 10 آذار 1951.

27 علال الفاسي: سياسي مغربي وزعيم حزب الاستقلال، قاوم الاستعمار الفرنسي على رأس ((كتلة العمل الوطني)) في منتصف الثلاثينيات ، فوقع في قبضة الفرنسيين في عام 1937، ونفي الى مستعمرة الغابون، عاد بعدها الى طنجة عام 1946 تحت الإقامة الجبرية. التجأ الى القاهرة عام 1947 وتابع النضال من خلال مكتب المغرب العربي. تزعم حزب الاستقلال المغربي منذ عام 1956 .ينظر: الموسوعة السياسية ، ص387.

28 عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية الى بناء الجدار السادس في الصحراء ، ج2، مطبعة الرسالة، الرباط، 1987، ص585.

29 لواء الاستقلال ، العددان 1214 و 1215، 2و3 آذار 1951.

30 لواء الاستقلال ، العدد 1218، 7 آذار 1951.

31 جريدة الاتحاد الدستوري (بغداد)، العدد 273، 4 آذار 1951.

32 الاتحاد الدستوري، العدد 275، 6 آذار 1951.

33 صدى الأهالي، العدد 596، 12 أيلول 1951.

34 جريدة الجبهة الشعبية (بغداد)، العدد 101، 27 تشرين الثاني 1951.

35 جريدة النبأ (بغداد)، العدد 914، 30 أيلول 1951.

36 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي،رقم الملفة 311/5056، المفوضية الملكية العراقية في باريس، كتاب وزارة الخارجية الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ش/5361/14/867/867 في 14 آذار 1951 ، و 7 ، ص13.

37 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 311/4677، المؤتمر الآسيوي الإفريقي في باندونغ، كتاب وزارة الخارجية الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ش/1123/10/399/399 في 12 مايس 1951، و 20 ، ص36؛ عبد الله كاظم عبد، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية 1958.1945، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة بغداد،1989، ص175.

38 الزمان، العدد 4100، 10 نيسان 1951

39 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 311/4688، جامعة الدول العربية، كتاب وزارة الخارجية الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ع/14/1370/2136 في 20 تشرين الأول 1951، و 6 ، ص16.

40 الزمان، العدد 4255، 16 تشرين الأول 1951؛ عبد الله كاظم عبد، المصدر السابق، ص178.

41 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/4816، القضية المراكشية ، كتاب السفارة الملكية العراقية في باريس الى وزارة الخارجية المرقم 196 في 16 تشرين الأول 1951، و 22، ص22.

42 الملفة نفسها، و 22، ص23.

43 مديرية الدعاية العامة ، تصريحات معالي الدكتور محمد فاضل الجمالي، بغداد،1952،ص7.

44 المصدر نفسه، ص8.

45 جريدة الأمة (بغداد)، العدد 934، 17 كانون الأول 1951.
46 نقلاً عن: الجريدة نفسها.
47 الاتحاد الدستوري، العدد 495، 27 تشرين الأول 1951.
48 طالب محيبس الوائلي، المصدر السابق، ص63.
49 جريدة الأخبار (بغداد)، العدد 3526، 19 آب 1952.
50 كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره في استقلال المغرب العربي 1944.1956، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة البصرة، 1983، ص196.
51 رحيم كاظم الهاشمي، المصدر السابق، ص161.
52 الزمان، العددان 4596 و4597، 29 و 30 تشرين الثاني 1952.
53 منديس فرانس: ولد عام 1907 ، خدم في القوة الجوية أثناء الحرب العالمية الثانية، واعتقل من قبل حكومة فيشي، وتمكن من الهرب في حزيران 1941، عمل مع الجنرال ديغول وزيرا للاقتصاد الوطني. عمل نائباً لرئيس الوزراء في حكومة موليه (1 شباط . 23 مايس 1956) ، واستقال بعد رفض موليه تبني سياسة ليبرالية في الجزائر. ينظر.

Encyclopedia Britannica, Vol.15, p.151.

54 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/4816، القضية المراكشية، كتاب السفارة الملكية العراقية في باريس الى وزارة الخارجية المرقم 196 في 16 تشرين الأول 1952، و22، ص23.
55 ينظر:مؤيد إبراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص157.
56 الزمان، العدد 4714، 18 نيسان 1953.
57 السجل، العدد 1514، 16 نيسان 1953.
58 الدفاع، العدد 258، 24 تموز 1953؛ الزمان ، العدد 4825، 15 أيلول 1953.
59 الزمان ، العدد 4733، 13 مايس 1953.
60 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ،رقم الملفة 311/661، قرارات مجلس الوزراء ، كتاب رئاسة مجلس الوزراء الى رئاسة الديوان الملكي المرقم 4297 في 15 آب 1953، و 30 ، ص55.
61 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/4816، القضية المراكشية ، كتاب السفارة الملكية العراقية في باريس الى وزارة الخارجية المرقم 214 في 23 آب 1953، و 13، ص13.

62 اليقظة، العدد 1162،16 آب 1953؛ نجلاء عز الدين، العالم العربي، ترجمة محمد عوض إبراهيم وآخرون، ط2، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ،1962، ص409.

63 الزمان، العدد 4811، 16 آب 1953؛ الدفاع ، العدد 278، 17 آب 1953.

64 الزمان، العدد 4820، 30 آب 1953؛ الدفاع ، العدد 286، 30 آب 1953.

65 الزمان، العدد 4812، 17 آب 1953.

66 الزمان، العدد 4847، 2 تشرين الأول 1953؛ الدفاع، العدد 316، 2 تشرين الأول 1953.

67 م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954.1953، الجلسة الثانية، 6 كانون الأول 1953،ص9.

68 م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954.1953، الجلسة الرابعة والعشرون ، 25 شباط 1954 ،ص536.

69 جريدة السياسة ، العدد 107، 26 نيسان 1954.

70 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/4817، المغرب العربي ،كتاب الممثلية العراقية الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك الى وزارة الخارجية المرقم 8/4/349 في 23 آب 1954، و 7 ، ص21

71 الزمان، العدد 5131، 8 أيلول 1954.

72 عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات ، ج9، ص181.

73 الزمان، العدد 5154،6 تشرين الأول 1954.

74 جريدة البلاد (بغداد)، العدد 3399، 17 تموز 1955؛ جريدة الحرية (بغداد)، العدد 334، 17 تموز 1955.

75 نجلاء عز الدين، العالم العربي ، ترجمة محمد عوض إبراهيم وآخرون ، ط 2 ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1962 ، ص411.

76 جريدة الأخبار (بغداد)، العدد 4132، 27 آب 1955؛ الزمان ، العدد 5422، 27 آب 1955.

77 الزمان، العدد 5421، 26 آب 1955؛ ينظر المذكرة : عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ط 7، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1988، ج9، ص175.174.

78 جريدة اليقظة (بغداد)، العدد 2293، 11 أيلول 1955.

79 اليقظة، العدد 2228، 26 آب 1955؛ جريدة البلاد (بغداد)، العدد 4419، 26 آب 1955.

80 الزمان، العدد 5421، 26 آب 1955؛ جريدة الحرية (بغداد)، العدد 369، 1 أيلول 1955.

81 الزمان، العدد 5426، 2 أيلول 1955؛ اليقظة، العدد 2285، 2 أيلول 1955.

82 جريدة الحياة (بيروت)، العدد 287، 11 أيلول 1955.

83 ينظر نص البيان، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج9، ص 176-177.

84 البلاد، العدد 4448، 9 أيلول، 1955.

85 البلاد ، العدد 4433، 1 أيلول 1955.

86 الزمان، العدد 5428، 4 أيلول 1955؛ الحرية ، العدد 371، 4 أيلول 1955.

87 الزمان، العدد 5449، 28 أيلول 1955.

88 أرسل البرقية كل من محمد مهدي كبة وكامل الجادرجي وفائق السامرائي ومحمد حديد ومحمد صديق شنشل، ينظر نص البرقية: عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات، ج 9، ص177.

89 الحرية، العدد 556، 10 نيسان 1956.

90 الزمان، العدد 5486، 12 تشرين الثاني 1955.

91 الزمان، العدد 5486، 12 تشرين الثاني 1955.

92 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/5058، السفارة الملكية العراقية في باريس، كتاب السفارة الملكية العراقية في باريس الى وزارة الخارجية المرقم 168/1/1 في 31 كانون الأول 1955، و 37، ص 63.

93 الملفة نفسها، كتاب السفارة الملكية العراقية في باريس الى وزارة الخارجية المرقم 10/1/ 355 في 21 تشرين الثاني 1955، و 23، ص57.

94 الملفة نفسها، كتاب السفارة الملكية العراقية في باريس الى وزارة الخارجية المرقم 355/10/1 في 21 تشرين الثاني 1955، و 23، ص 57.

95 الزمان ، العدد 5504، 3 كانون الأول 1955.

96 عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات ،ج9، ص178.

97 الحرية ، العددان 556 و 558، 10 و 12 نيسان 1956.

98 جامعة الدول العربية، تقارير الأمانة العامة للجامعة بين الدورتين 25 و 26 ، القاهرة ، 1956، ص 13.12.

99 الحرية ، العدد 556، 10 نيسان 1956.

100 عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات ، ج9، ص179.

101 رحيم كاظم الهاشمي، المصدر السابق، ص149.

102 الزمان، العدد 3890، 2 آب 1950.

103 ينظر: صدى الأحرار، العدد 248، 30 تموز 1950 ؛ صدى الأهالي ، العدد 304، 28 أيلول 1950.

104 صالح بن يوسف: سياسي تونسي، درس الحقوق بفرنسا، شارك بورقيبة في قيادة حزب الدستور الجديد منذ سنة 1933، كما تسلم وزارة العدل كممثل للحزب 1951. اختلف مع الرئيس بورقيبة حول السياسة الخارجية والوطنية فانتقل الى القاهرة ومنها الى ألمانيا حيث اغتيل في فرانكفورت عام 1961. ينظر: الموسوعة السياسية، إعداد عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1974 ، ص342.

105 مديرية الدعاية العامة، تصريحات الدكتور فاضل الجمالي، ص ص9.8.

106 ينظر: الزمان ، العددان 4353 و 4365 ، 8 و 22 شباط 1952؛ صدى الأهالي ، العدد 759، 27 آذار 1952؛ جريدة الجبهة الشعبية (بغداد)، العدد 209 ، 3 نيسان 1952.

107 الزمان، العدد 4363، 19 شباط 1952.

108 الزمان، العدد 4388، 19 آذار 1952.

109 الزمان، العدد 4389، 21 آذار 1952.

110 صدى الأهالي، العدد 759، 27 آذار 1952.

111 الزمان، العدد 4395، 28 آذار 1952.

112 الزمان، العدد 4399، 1 نيسان 1952.

113 الصحيفة نفسها.

114 الزمان، العدد 4424، 2 مايس 1952.

115 الصحيفة نفسها.

116 الزمان، العدد 4403، 7 نيسان 1952.

117 الزمان، العدد 4411، 16 نيسان 1952.

118 الزمان ، العدد 4403، 7 نيسان 1952.

119 الزمان، العدد 4412، 18 نيسان 1952.

120 الزمان، العدد 4432،13 مايس 1952.

121 الزمان، العدد 4438، 20 مايس 1952.

122 رحيم كاظم الهاشمي ، المصدر السابق، ص152.

123 المصدر نفسه، ص 153.152.

124 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ،رقم الملفة4663 /311 ؛ هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، برقية من محمد فاضل الجمالي الى وزارة الخارجية في 4 كانون الأول 1952 ، و42 ،ص 89.

125 رحيم كاظم الهاشمي ، المصدر السابق ،ص 153.

126 المصدر نفسه ، ص154 .

127 المصدر نفسه ،ص 154.

128 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/4663 ، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، برقية وزارة الخارجية الى محمد فاضل الجمالي، بدون تاريخ ،و50 ،ص97.

129 رحيم كاظم الهاشمي، المصدر السابق ،ص 154 .

130 الزمان ، العدد 4706، 8 نيسان 1953 .

131 الزمان، العدد 4753 ، 6 حزيران 1953 .

132 الزمان ، العدد 4854 ، 10 تشرين الأول 1953 .

133 د.ك.و،ملفات البلاط الملكي ،رقم الملفة 311/4667 ، الممثلية الدائمة في هيئة الأمم المتحدة ، كتاب وزارة الخارجية الى رئاسة الديوان الملكي المرقم أمم/35589/135/2794 في 12 كانون الاول1953 ، و17 ،ص 40.

134 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 311/4669 ،الممثلية الدائمة في هيئة الأمم المتحدة ،كتاب الممثلية العراقية الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك الى وزارة الخارجية المرقم 277/ 62/11 في 16تموز 1954 ، و58 ،ص 118 .

135 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 311/4664 ،هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، كتاب وزارة الخارجية الى رئاسة الديوان الملكي المرقم 1مم/27828/11/2/3167 في 11 تشرين الأول 1954 ،و7، ص 15 -16.

136 محمد فاضل الجمالي ، العراق بين الأمس واليوم ، بغداد ، 1954 ،ص 29 .

137 نجلاء عز الدين، المصدر السابق ، ص 400 .

138 خرنان مسعود بن موسى، العراق والثورة الجزائرية 1954. 1962، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1983، ص43.

139 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 311/5057، المفوضية الملكية العراقية في باريس ، كتاب وزارة الخارجية الى رئاسة الديوان الملكي المرقم د/31621/600/2484/2484 في 21 تشرين الثاني 1954، و 15، ص32.

140 سبق الإشارة الى هذا الموضوع بالتفصيل عندما تناولنا القضية المغربية.

141 الأخبار، العدد 4132، 27 آب 1955.

142 جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة، الدورة العادية الخامسة والعشرون، آذار 1956، القاهرة، 1956 ، ص205 206.

143 رحيم كاظم الهاشمي، المصدر السابق، ص286.

144 م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955، الجلسة السادسة والعشرون، 15 آذار 1956، ص470.

145 المصدر نفسه، الجلسة السابعة والعشرون، 20 آذار 1956، ص480.

146 المصدر نفسه ،ص ص480 483.

147 م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955، الجلسة السابعة والعشرون، 20 آذار 1956، ص484.

148 م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955، الجلسة السابعة والعشرون، 20 آذار 1956، ،ص485.

149 المصدر نفسه ،ص486.

150 الزمان، العدد 5600، 25 آذار 1956؛ ينظر كذلك:

AL- Jboori , Ali . Les Relations Franco- Iraknnes 974-1987 , These de doctorat , Un published , Universite de paris 1 , France 1987, Tome1 , p.320.

151 م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955، الجلسة التاسعة والعشرون، 25 آذار 1956، ص524.

152 المصدر نفسه، الجلسة الرابعة والثلاثون، 26 تموز 1956 ، ص548.

153 المصدر نفسه.

154 المصدر نفسه، ص 549.

155 الحرية، العدد 543،25 آذار 1956؛ عبد الله كاظم عبد ، المصدر السابق، ص188.

156 ينظر نص المذكرة: محمد مهدي كبة، المصدر السابق،صص432 433؛الزمان، العدد 5634،4 مايس 1956.

157 AL – Jboori, op. Cit, Tome.1 p.320.

158 الزمان ، العدد 5636،6 مايس 1956.

159 الزمان، العدد 5640، 11 مايس 1956.

160 خرنان مسعود بن موسى، المصدر السابق، ص86.

161 الزمان، العدد 5645، 21مايس 1956.

162 البلاد، العدد 4658،30 مايس 1956.

163 الحرية، العدد 601،6 حزيران 1956؛ عبد الله كاظم عبد، المصدر السابق، ص189.

164 الزمان، العدد 5658، 5 حزيران 1956.

165 الزمان، العدد 5659،6 حزيران 1956.

166 AL – Jboori, op. Cit, Tome1, p.321.

167 خرنان مسعود بن موسى، المصدر السابق، ص ص93،92.

168 المصدر نفسه ،ص ص 94-95 .

169 قامت خمس طائرات فرنسية نفاثة بإطلاق النار على الطائرة التي تقل خمسة من الزعماء الجزائريين، وهم احمد بن بلا القائد العام لجبهة التحرير الجزائرية ومحمد خيضر وحسن عبدو وحسين مضياف ومصطفى الأشرف وقامت باختطافهم واعتقالهم.ينظر:الزمان ، العدد 5774، 24 تشرين الأول 1956.

170 الزمان ، العدد 5774 ، 24 تشرين الأول 1956.

171 البلاد، العدد 4789، 25 تشرين الأول 1956.

172 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة311/5059، السفارة الملكية العراقية في باريس، كتاب السفارة الملكية العراقية في باريس الى وزارة الخارجية المرقم 249/19/10 في 2 تشرين الثاني 1956، 19 ، ص42.

173 الملفة نفسها، كتاب السفارة الملكية العراقية في باريس الى وزارة الخارجية المرقم 66/10/1 في 3 نيسان 1956، و 1، ص22.

174 د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة311/5059، السفارة الملكية العراقية في باريس، كتاب السفارة الملكية العراقية في باريس الى وزارة الخارجية المرقم 239/14/1 في 19 تشرين الأول 1956، و 17 ، ص37.